المنطقة الاقتصادية الخالصة في مذكرة التفاهم الموقّعة بين تركيا وليبيا: النتائج والآثار

جهاد يايجي*

ملخص: يتناول هذا البحث الاتفاقية البحرية الأخيرة بين تركيا وليبيا، ويكشف أن تركيا بدأت التحضيرات لها بالدراسات والخرائط منذ عام 2004، ويبيّن النتائج والآثار المترتبة عليها، ويفيد أن الاتفاقية عُقِدت بموجب القانون الدولي. كما يوضّح البحث عددًا من الحالات والقرارات التي صدرت عن محكمة العدل الدولية، ويشير إلى بُعد آخر، يتمثّل في أنّ دولًا مثل مصر ولبنان و(إسرائيل) يمكن أن تكسب مساحات بحرية أكبر لو اتفقت مع تركيا بدلًا من الاتفاق مع قبرص الجنوبية.

*لواء متقاعد بالقوات البحرية التركية

The Exclusive Economic Zone between Turkey and Libya: Results and Effects

CİHAT YAYCI*

ABSTRACT *The current study deals with the recent maritime agreement between Turkey and Libya. It focuses on how Turkey started preparations for it with studies and maps since 2004. While the paper explains the results and implications of the agreement, it is clear the agreement was made according to international law. The research clarifies many cases and decisions taken by the International Court of Justice. Also, the study points to another issue. Some countries like Egypt, Lebanon and "Israel" could gain more marine spaces if they agreed with Turkey instead of agreeing with South Cyprus.*

*Former navy chief of staff, Turkey

رؤيـــة تركيـــة
2020-(2/9)
38- 25

DOI:10.36360/1560-009-002-003

الحالة السابقة [1،2]

إنّ أساس الصراع بين الدول حول تقاسم مناطق الصلاحيات في شرق البحر المتوسط هو امتلاك مصادر الطاقة الرئيسة، في حين أن جوهر الإشكالية يكمن في استثناء إدارة قبرص الجنوبية واليونان تركيا من خلال مبادرات تنتهك القانون الدولي، وتلغي أيضًا حقوقًا أخرى لها في ملكية البحار بوصفها دولة مشاطئة.

أعلنت إدارة قبرص الجنوبية في 2 إبريل 2004 نيابة عما يُسمَّى بـ"جمهورية قبرص" عن المناطق الاقتصادية الخالصة الخاصّة بها، (وعدّتها سارية من 21 مارس 2003)، ووقّعت اتفاقيات قيود المناطق الخالصة مع مصر في 2003، ومع لبنان في 2007، ومع "إسرائيل" في 2010.

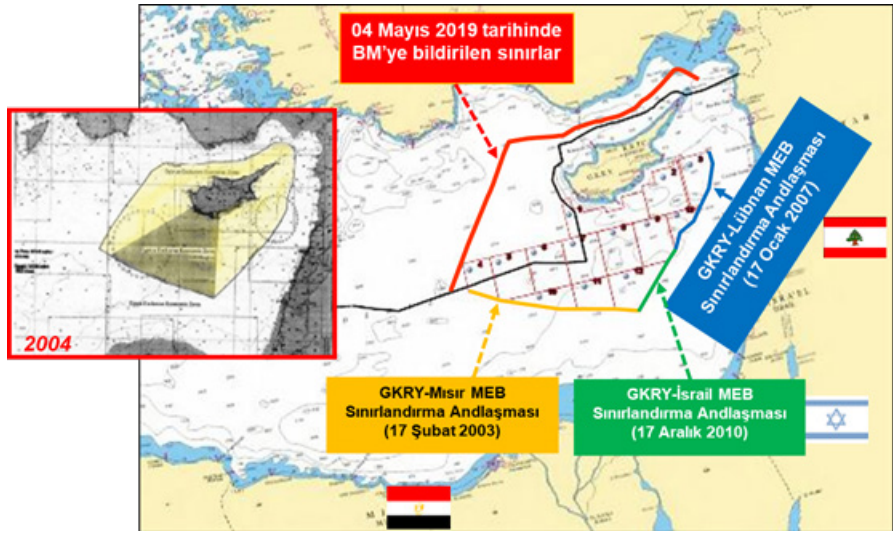

الصورة 1: الحدود المعرفة بحسب الأمم المتحدة في تاريخ 4 أيار 2019

إضافة إلى ذلك، أعلنت إدارة قبرص الجنوبية في 26 يناير 2007، عن 13 منطقة ترخيص للتنقيب عن النفط فيما يُسمَّى المناطق الاقتصادية الخالصة، وعقدت بعد ذلك 3 إحالات لمناقصات في (مايو 2007، وديسمبر 2012، ومارس 2017).

وفي هذا المجال فإن المناطق ذات الأرقام 1 و4 و5 و6 و7 من شرق البحر الأبيض المتوسط هي من مناطق الجرف القاري التابع لتركيا، ومن المحتمل أن تتداخل جزئيًّا مع منطقتها الاقتصادية الخالصة المحتملة.

وقد وقّعت إدارة قبرص الجنوبية اتفاقية مع شركات ENI وTOTAL فيما يُسمَّى بالمنطقة ذات الرقم 7 في 17 سبتمبر 2019، وجرى أيضًا تضمين ما يُسمَّى بالمنطقة ذات

الأقام 2 و3 و8 و9 لشركة TOTAL، وأعلنت إدارة قبرص الجنوبية أن 9 أنشطة حفر مختلفة ستكون مستهدفة في الفترة 2019–2020.

إضافة إلى أعمال إدارة قبرص الجنوبية، تستمر جهود اليونان في رسم حدود منطقة اقتصادية خالصة مع مصر وليبيا على أساس خط وهمي يربط بين جزر كريت وكاسوت وكارباثوس ورودس وميس.

وفي هذا السياق؛ يُعَدّ توقيع اتفاقيات بشأن تقاسم السلطات البحرية بين اليونان ومصر واليونان– "إدارة قبرص الجنوبية" أسوأ سيناريو يمكن أن يضر بحقوقنا ومصالحنا الوطنية. وفي مثل هذه الحالة، ستقتصر حقوقنا التي تصل إلى حوالي 186 ألف كيلومتر مربع من السلطة البحرية الناشئة عن القانون الدولي على 41 ألف كيلومتر مربع بحري، وسيتحقَّق ما يُسمَّى بخريطة إشبيلية.

وإزاء هذه العملية برمّتها قامت تركيا بما يتوجب عليها، وفق ما يأتي:

– في 2 مارس 2004 وفي المذكّرة المقدمة إلى الأمم المتحدة ذُكِرت حقوق تركيا السيادية في إحداثيات غرب خط الطول 18 ''16 °32' (لاحقًا تكررت هذه الملاحظة عدة مرات).

– في 4 أكتوبر 2005، وفي المذكرة المقدّمة إلى الأمم المتحدة بهذا التاريخ أُعلِنت حقوق تركيا السيادية في المناطق البحرية ذات إحداثيات بين18 ''16 °32' وبين°28 شرق خط الطول، وبين خط العرض °34 شمالًا على أنها من الجرف القاري الخاص بتركيا، كما شمل ذلك المنطقة الواقعة غرب خط الطول D°28 في الجرف القاري بين الحدود التركية–اليونانية في بحر إيجة، وقد ذُكِر أنه سيمتدّ إلى النقطة التي يصل إليها في البحر الأبيض المتوسط.

– في عام 2006، أطلقت البحرية التركية عملية "درع المتوسط" في المنطقة.

– في 21 سبتمبر 2011 أُعلِنت معاهدة ترسيم الجرف القاري الموقّعة مع جمهورية شمال قبرص التركية، وقام مجلس وزراء جمهورية شمال قبرص التركية في وقت لاحق في 22 سبتمبر 2011 بإصدار تراخيص لمؤسسة البترول التركية بخصوص أعمال الموارد الهيدروكربونية لتركيا في محيط جزيرة قبرص.

– في 27 أبريل 2012، ومن خلال قرار مجلس الوزراء التركي جُدِّدَ الترخيص لمؤسسة البترول التركية للعمل في الجرف القاري الخاص بتركيا، والذي صدر في 9 أغسطس 2007، وأُضِيفت منطقة شرق خط الطول °028 إلى منطقة الترخيص.

– في تاريخ 12 مارس 2013 جرى تسليم كلّ من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة مذكرة تشير إلى المنطقة البادئة من شرق خط الطول 18 ''16 °32'، والخط المتوسط بين سواحل مصر وتركيا، وبين المناطق الواقعة شرق خط الطول00 °28 على أنها منطقة جرف

قاري تركي، أمّا المناطق الواقعة غرب خط الطول00 °28 فسوف يبحث تقسيمها مع الدول المعنية، وسوف تُعلَن من خلال اتفاقيات.

– في 18 مارس 2019 أكّدت الحدود المذكورة آنفًا المذكّرة المقدمة للأمم المتحدة.

– مع المذكرة المؤرخة في 13 نوفمبر 2019، أُعلِن أن الحدود الغربية للجرف القاري التركي تمر غرب خط الطولD 00 °28 ، وتمرّ عبر المياه الإقليمية للجزر ذات الصلة، وأن الجزر لا يمكنها منع حدود الجرف القاري التركي.

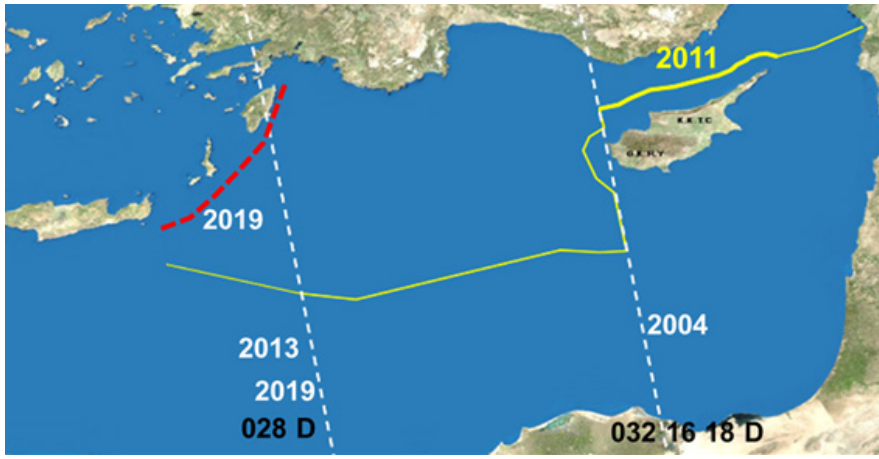

الصورة 2: خريطة توضح خطوط الطول

كانت سفن التنقيب التركية خلال هذه العملية تعمل في منطقة الصلاحية البحرية المتصورة لتركيا وجمهورية شمال قبرص التركية، وبحماية القوات البحرية التركية (20 سفينة وسفينة تنقيب خلال 3 سنوات) التي كانت تواصل عملها، وتمنع أي فعاليات لم يُؤخَذ إذن تركيا فيها.

في الواقع، ونتيجة لأنشطتنا الحازمة، قررت شركة ENİ الإيطالية وشركة Total الفرنسية في نوفمبر 2019 عدم الحفر فيما يُسمَّى بالمنطقة السابعة التي حددتها إدارة قبرص الجنوبية.

لكنّ بلدانًا وحكومات أخرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط لم تلتفت إلى كلّ الإعلانات التي قامت بها تركيا بنيّة حسنة، وعلى الرغم من كلّ النوايا الحسنة التي أبدتها تركيا تجاه الدول المشاطئة الأخرى، واصلت هذه الدول بما في ذلك اليونان وإدارة قبرص الجنوبية محاولاتها التي تستبعد تركيا.

تحديد السواحل المتقابلة مع ليبيا وتوقيع مذكرة التفاهم

في مثل هذا الظرف، في عام 2009، وحتى ذلك اليوم لاحظت تركيا أن تحديدها مناطق الصلاحيات عبر الخطوط العمودية أمر خاطئ، حيث إن هذه الآلية تجعل الشواطئ المتقابلة لتركيا مع مصر فقط.

ومع ذلك، بالنظر إلى هذا الأمر تبين أننا بحاجة إلى استخدام خطوط قُطرية مثل تلك التي استخدمتها إدارة قبرص الجنوبية ومصر ولبنان و"إسرائيل" واليونان، وفي هذا الإطار، بدأنا دراسة علمية لتحقيق هذا الأمر مع ليبيا[3]. حُوِّلت هذه الدراسة إلى بحث ونُشِر في عام 2011. في غضون ذلك، قُدِّمت هذه الدراسات الأكاديمية إلى القادة المعنيين، ومن خلالهم إلى رئيس وزرائنا آنذاك رجب طيب أردوغان. وقد وجد القادة ورئيس الوزراء هذه الآراء مناسبة، وعندما ذهبوا إلى ليبيا لغرض آخر في نوفمبر 2010، أُبلِغنا بأنهم التقوا مع الزعيم الليبي معمر القذافي، وتوافقوا على الخرائط المعدّة في ذلك الوقت. ومع ذلك، بعد وقت قصير من هذا الاجتماع، حدثت انتفاضة الربيع العربي ضد القذافي، وفقد حياته، ووصلت العملية إلى طريق مسدود أيضًا. ومنذ ذلك الحين، بُذِلت جهود كثيرة لإبقائها على جدول الأعمال، من خلال نشر العديد من المقالات والكتب حول هذا الموضوع.[4]

وفي نهاية المطاف، كان وزير الدفاع الوطني السيد خلوصي أكار يعرب عن أهمية هذه المسألة في الظروف القادمة في كل منصّة، وقد بذل جهودًا دبلوماسية مكوكية مع المحاورين الليبيين، وقدّم جهودًا استثنائية. وكان كلّ هذا من خلال حكمة وإرادة رئيسنا التي أدت في النتيجة إلى مذكرة 27 نوفمبر 2019 حيث وقعت حكومة جمهورية تركيا والحكومة الليبية في إسطنبول مذكّرة تفاهم بشأن تحديد الولاية البحرية في البحر الأبيض المتوسط.

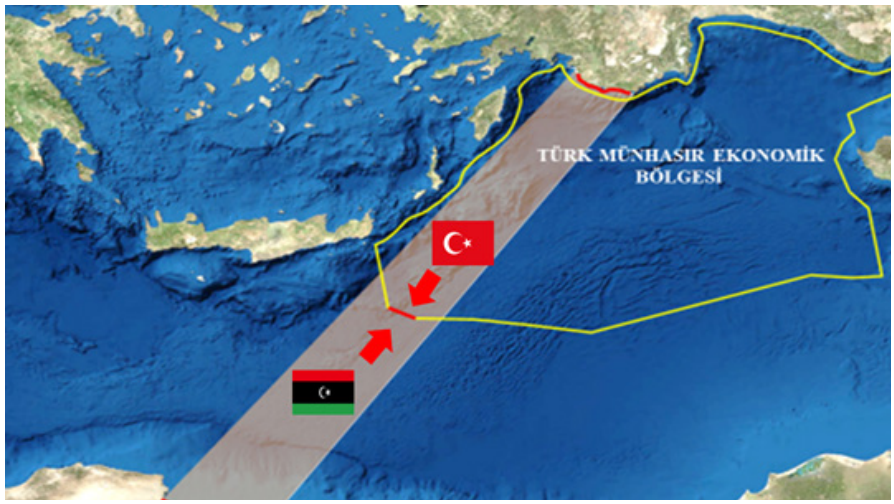

الصورة 3: المساحة المحددة للمنطقة الخالصة بين تركيا وليبيا

مذكرة التفاهم الموقعة بين ليبيا وتركيا بشأن تقييد مناطق الاختصاص البحرية

– في تركيا، اعتُمِد القانون رقم 7195، وجرت الموافقة عليه في 6 ديسمبر 2019، ونُشِرَ في الجريدة الرسمية بتاريخ 7 ديسمبر 2019، ودخل حيّز التنفيذ في القانون المحلي.

– وافق المجلس الرئاسي الليبي عليها في 6 ديسمبر 2019، ودخل القرار حيّز التنفيذ في القانون المحلي الليبي.

– أُعْلِن عن الاتفاقية للعالم مع إخطار الأمم المتحدة. وبفضل هذه الاتفاقية بين تركيا وليبيا أصبحت تركيا وليبيا جارتين بحريتين.

الأسس القانونية لاتفاقية تحديد الصلاحية البحرية بين تركيا وليبيا

أ. المبادئ

1. الإنصاف؛ (يعني أن تتقاسم الدول ذات الشواطئ المتقابلة البحار بشكل عادل). وقد طبّقت تركيا وليبيا هذا بشكل عادل، حيث جرى تقاسم المناطق البحرية في المناطق المتقابلة شرق المتوسط وفقًا لمبادئ العدالة.

2. تفوّق الجغرافيا؛ (جرى اعتماد البر الرئيس أساسًا، وهذا يعني أن الجزر التي تقع على الجانب الآخر من الخط المتوسط لها سلطة بحرية بقدر مياهها الإقليمية فقط).

وفيما يتعلق بالاتفاق بين تركيا وليبيا، فقد أُشِير إلى الخط المتوسط بين البر الرئيس في الأناضول ومنطقة إفريقي أساسًا لمبدأ تفوّق الجغرافيا. ومُنِحت جزر كريت وكاشوت وكيربي وروودس التابعة لليونان، والتي تقع على الجانب المقابل من الخط المتوسط، سلطة بحرية، بقدر مياهها الإقليمية فقط.

3. التناسب في تحديد مناطق الصلاحية؛ ويعني أن الولاية القضائية البحرية التي ستكون للدول متناسبة مع الأطوال الساحلية الخاصة بها.

وفيما تُعَدّ تركيا صاحبة أطول شريط ساحلي في شرق البحر الأبيض المتوسط، فإنّه يجب أن تتناسب مناطق الولاية البحرية التركية مع ذلك. وفي هذا السياق فقد رُسِمت الحدود والحدود الغربية للمنطقة الاقتصادية الخالصة التركية مع ليبيا وفقًا لهذا المبدأ.

4. عدم المنع؛ (يعني أن الجزر القريبة من شواطئ دولة أخرى يجب ألا تمنع هذا الساحل من الانفتاح على البحر).

مع هذه الاتفاقية، لا تمنع المياه الإقليمية لجزيرة ميس من وصول المنطقة الاقتصادية لشواطئ الأناضول إلى البحر المتوسط.

ب. قرارات محكمة العدل الدولية، وقرارات التحكيم الدولية[5]

سنعرض فيما يأتي قرارات محكمة العدل الدولية التي تشير إلى أنّ الجزر التابعة لليونان –وهي جزر رودس وكريت وكاشوت وكربي– التي تقع في الجهة المعاكسة للخط المتوسط،

وكذلك جزيرة ميس القريبة من السواحل التركية- تكون لها مناطق نفوذ بقدر المياه الإقليمية لها فقط.

> **شكّلت قرارات محكمة العدل الدولية، وقرارات التحكيم الدولي الأساس والدعم لاتفاق تحديد مناطق الصلاحية البحرية مع ليبيا**

شكّلت القرارات الآتية لمحكمة العدل الدولية، وقرارات التحكيم الدولي الأساس والدعم لاتفاق تحديد مناطق الصلاحية البحرية مع ليبيا، بحيث لا يمكن أن تكون المياه الإقليمية المحيطة بالجزر اليونانية مانعًا أمام سواحل الأناضول.

1) في قضية المملكة المتحدة- فرنسا عام 1977؛ حصلت جزر القناة الإنكليزية الواقعة على الجانب الآخر من الخط المتوسط- على جرف قاري باتساع المياه الإقليمية فقط.

2) في قضية غينيا- غينيا بيساو 1983، منحت المحكمة الولاية البحرية لجزر الكاتراز الواقعة على الجانب الآخر من الخط المتوسط بقدر مياهها الإقليمية.

3) في قضية تونس وليبيا عام 1982، بناء على الخط المتوسط اعترفت المحكمة "بنصف الأثر" من الجزر القريبة من الساحل التونسي، وهي جزر قرقنة وجربة، مشيرة إلى أن العناصر الأخرى في المنطقة كانت أكثر أهمية، ولم تأخذ المحكمة جزيرة جربة بالاعتبار.

4) في قضية كندا- فرنسا (سان بيير وميكيولون) عام 1992، لم تقرّ المحكمة سلطات بحرية للجزر الفرنسية (سانت بيير وميكيولون) القريبة من الشواطئ الكندية، مثل السلطات البحرية الممنوحة للبر الرئيس.

5) في قضية إريتريا- اليمن عام 1999 اعترفت المحكمة لجزر جبل الطير والزبير بمساحة نفوذ بحرية بقدر المياه الإقليمية، ولم تُعْطَ الجزر مساحات نفوذ بقدر الخط المتوسط بين البلدين.

6) من أجل حلّ النزاع بين رومانيا وأوكرانيا في 2009 فيما يتعلق بتقاسم مناطق الولاية البحرية في البحر الأسود- منحت المحكمة ولاية بحرية لجزيرة يلان، التابعة لأوكرانيا، وتقع على الجانب الآخر من الخط المتوسط مساحة نفوذ بحرية بقدر المياه الإقليمية لها فقط.

7) في قضية بنغلاديش وميانمار عام 2012 حدّدت مناطق الولاية البحرية بقدر المياه الإقليمية لجزيرة سانت مارتن، التي تقع قبالة ميانمار وتنتمي إلى بنغلاديش.

8) في حالة نيكاراغوا- كولومبيا عام 2012، كان تأثير الجزر محدودًا، ولم يُسجَّل أي تأثير على الجزر بخلاف المياه الإقليمية.

مكاسب مذكّرة التفاهم في المجال البحري بين ليبيا وتركيا

مكاسب مذكّرة التفاهم في المجال البحري بين ليبيا وتركيا

– من خلال هذه الاتفاقية تكون تركيا قد وقّعت اتفاقية منطقة اقتصادية خالصة مع دولة متشاطئة معها لأول مرة.

– الحصول على أرضية قانونية وشرعية للاتفاق.

– تثبيت حق مكتسب لتركيا.

– تثبيت تفوّق سياسي لتركيا في هذه العملية.

– تحديد الحدود الغربية لسلطاتنا البحرية وفقًا للقانون الدولي.[6]

– وهكذا، أُنشِئت البنية التحتية القانونية لحقوقنا المشروعة.[7]

– إيصال رسالة للرأي العام الدولي مفادها أنّنا نستخدم أدوات القانون والدبلوماسية في تثبيت حقوقنا.

– أدّى تحديد مناطق النفوذ البحرية بين تركيا وليبيا إلى تشكيل درع بين اليونان من جهة، وقبرص الجنوبية ومصر من جهة أخرى.

– إخفاق الحسابات السياسية المبنية على خطط الإدارة القبرصية اليونانية واليونان، المدعومة من الاتحاد الأوروبي من خلال ما يُسمَّى خريطة إشبيلية التي عملت على حبس تركيا في 41000 كيلومتر مربع بحري.

– القضاء على السيناريو الأسوأ بالنسبة لتركيا في شرق البحر المتوسط، وهو تحديد مناطق النفوذ البحري بين اليونان ومصر، وبين إدارة قبرص الجنوبية واليونان.

التحركات المحتملة لليونان وقبرص الجنوبية بعد الاتفاق

يبدو أن هناك 3 أنواع من التحركات يمكن القيام بها ضد تركيا، وهي:

أ. يمكن لليونان أن توقّع على اتفاق تحديد الولاية البحرية مع مصر: ومع ذلك، ففي حالة قبول الجزر اليونانية بوصفها برًّا رئيسًا، وتوقيع اتفاقية مع مصر على أساس الخط المركزي المتوسط معها– فإن مصر ستخسر في هذه الحالة 15000 كيلومتر مربع من المنطقة البحرية التي كانت ستكسبها في حال توقيع اتفاق مع تركيا.

وفي حال توقيع اتفاق بين مصر واليونان، مع إعطاء الجزر حقًّا جزئيًّا فإن هذا يعني أن الجزر التركية لها حقّ، مثل البرّ الرئيس، وهذا من شأنه أن يعرض سياسات اليونان في هذا الشأن للانهيار.

الصورة 4: المساحة التي ستخسرها مصر في حال اتّفاقها مع اليونان

ب. احتمال توقيع اليونان اتفاقية مع إدارة قبرص الجنوبية: في الواقع تتصرف اليونان وإدارة قبرص الجنوبية وكأن هناك اتفاقية ضمنية لتحديد مناطق الصلاحية، ومع ذلك، فإن هذا الخط بحاجة إلى توقيع اتفاق قانوني بين تركيا واليونان، وتركيا وإدارة قبرص الجنوبية؛ ليكون اتفاقًا صالحًا. ومع ذلك، نتيجة لهذه الاتفاقيات، قد يكون هناك توقيع على اتفاقية بين اليونان وإدارة قبرص الجنوبية. ولأن مثل هذا الموقف لا يمكن تحقيقه فعليًّا، فإن هذا الاتفاق لن يكون له أيّ معنى.

من ناحية أخرى، في حال توقيع اتفاقية بين اليونان وإدارة قبرص الجنوبية لتغطية جميع المجالات من دون خط اليونان– قبرص الجنوبية المذكور آنفًا، فإنّه ستُنتَهك قواعد ومعايير ومبادئ في القانون البحري، ولا يمكن دعم هذه الاتفاقية من قبل أطراف أخرى.

ج. إعلان اليونان وإدارة قبرص الجنوبية عدم قبول اتفاق تركيا وليبيا، والقيام بدعم حفتر لإخفاق الاتفاق: وقّعت حكومة الوفاق الليبية من خلال ترسيم حدود الولاية البحرية الاتفاق مع تركيا بكسب 16700 كيلومتر مربع بحري مع تركيا أكثر مما لو قامت بتوقيع اتفاق مع اليونان. ومن الممكن أن تطلب ليبيا توقيع اتفاقية مع اليونان، وحتى مع إيطاليا وفق المبادئ التي اتّفقت بها مع تركيا، وبهذا سوف تكسب ليبيا 39 ألف كيلومتر مربع بحري. ولهذا فإنه في حال تخلّي أي إدارة ستأتي لاحقًا في ليبيا عن الاتفاق مع تركيا ستكون قد منحت اليونان من حقوقها الوطنية، وسيكون هذا الأمر بمثابة انتهاك للمصالح الوطنية الليبية.

الصورة 5: المساحات التي تكسبها ليبيا بالاتفاق مع تركيا

أمور للقيام بها في الفترة المقبلة[8]

في حال كرّرت تركيا اتفاقيةً مثل اتفاقيتها مع ليبيا وبالشروط نفسها مع دول أخرى مثل "اسرائيل" فإن كل خطط اليونان وإدارة قبرص الجنوبية سوف تكون فارغة من مضمونها ولن تسفر عن أيّ شيء؛ لأنه في هذه الحالة، ستُعيَّن الحدود الشرقية لمنطقتنا الاقتصادية الخالصة، وستكون الدولتان رابحتين. من ناحية أخرى، كما هو على الخريطة أدناه فإن الأراضي الرئيسة لكلتا الدولتين لها شواطئ متبادلة (بدون قطع جزيرة قبرص).

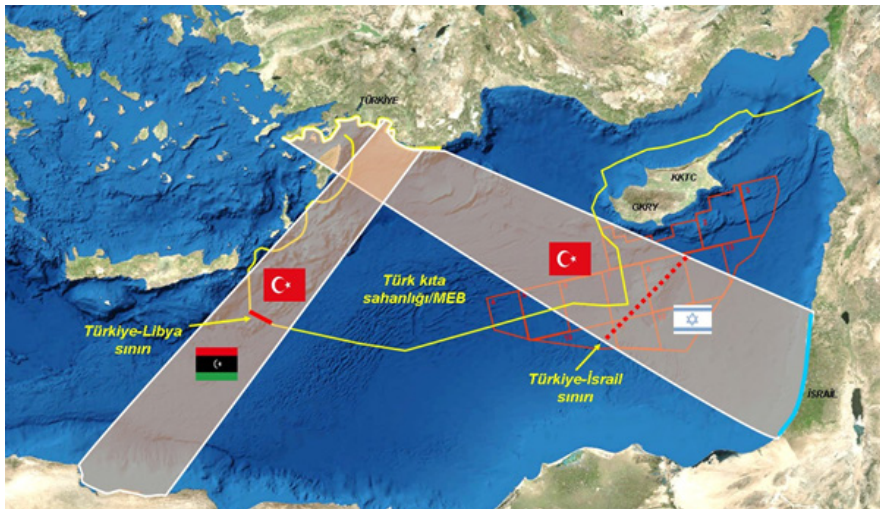

الصورة 6: خريطة لاتفاق محتمل بين تركيا و"إسرائيل"

إضافة إلى ذلك، فإن توقيع مصر ولبنان اتفاقيات مع تركيا سوف يكون لمصلحة هذه الدول.

من ناحية أخرى فإن تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة مع سوريا لا يُعَدّ أولوية حاليًّا؛ لأنه من الممكن فقط التوقيع على معاهدة حدود جانبية مع سوريا، وهو أمر غير ضروري وغير أساسي.

ويمكن تلخيص الأمور التي يجب القيام بها في هذا السياق، وفق ما يأتي:

- الرأي العام اللبناني:

* أهمية إخبار الجمهور اللبناني عن مساحة البحر البالغة 3،957 كيلومتر مربع التي يفقدها من خلال عقد اتفاقية مع إدارة قبرص الجنوبية.

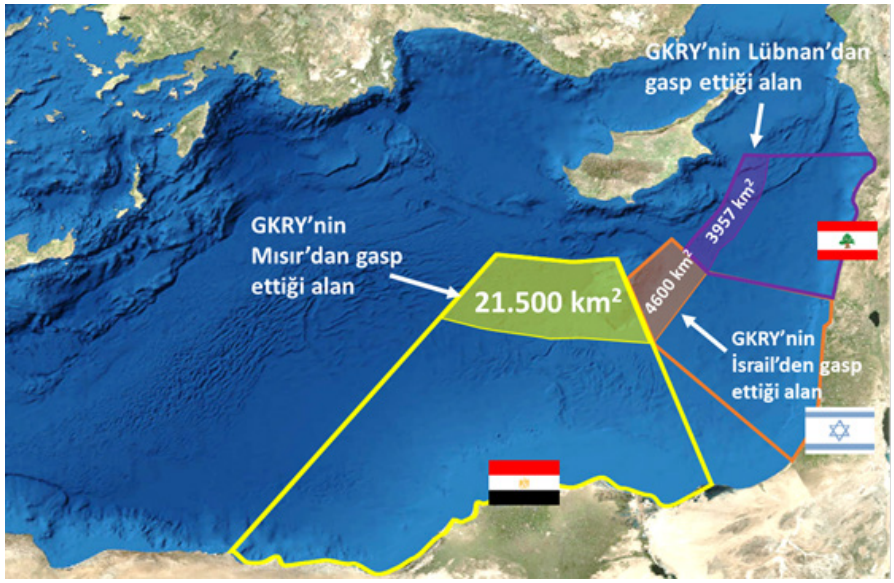

الصورة 7: المساحات التي استولت عليها قبرص من الدول الأخرى

- الرأي العام المصري:

* بالاتفاق مع إدارة قبرص الجنوبية بدلًا من الاتفاق مع تركيا خسرت مصر 11،500 كيلومتر مربع من المناطق البحرية.

* بعد التوقيع على اتفاقية المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر وإدارة قبرص الجنوبية قال وزير التجارة والصناعة والسياحة نيكوس رولانديس، في تلك الفترة؛ في بيان أدلى به: إن الاتفاق يقرّ "بتحديد الخط المتوسط باعتباره مرجعا للمنطقة الاقتصادية وهو نجاح مهمّ جدًا وكبير لهم، ويحقّق لهم حقوقًا سيادية في المنطقة تزيد أربع مرات عن حقّ قبرص الجنوبية".[9]

* لا بدّ من إعلام الرأي العام أن مصر تكسب مناطق بحرية بالتوقيع مع تركيا أكثر من التوقيع مع اليونان.

- الرأي العام الليبي:

* كسبت ليبيا من خلال اتفاقها مع تركيا 16700 كيلومتر مربع من المنطقة البحرية.

* لا بدّ من التوضيح أن ليبيا إذا أبرمت اتفاقية مع اليونان وإيطاليا بالمبادئ نفسها المطبقة في هذه الاتفاقية- فسوف تكسب ليبيا ما لا يقل عن 39000 كيلومتر مربع بحري.

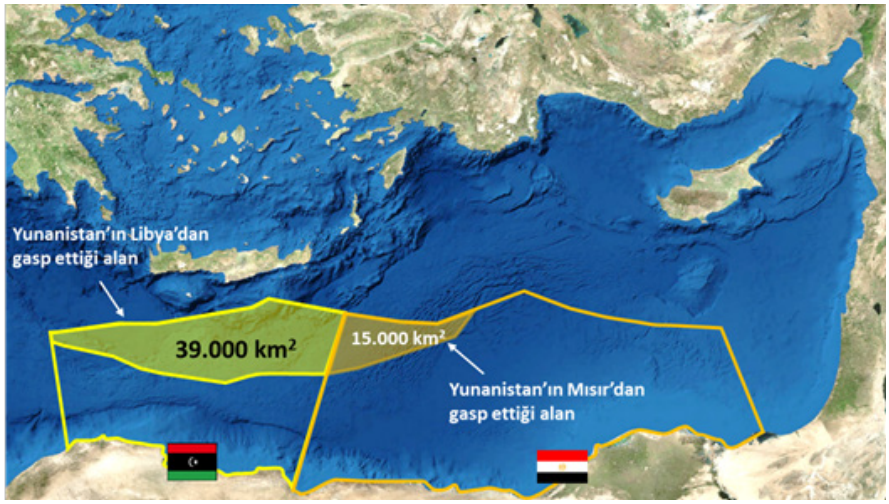

الصورة 8: المساحات التي تستولي عليها اليونان من مصر وليبيا

- الرأي العام الإسرائيلي:

* خسرت "اسرائيل" مساحة 4600 كيلومتر مربع عن طريق تجاهل مبدأ التناسب في اتفاقيتها مع إدارة قبرص الجنوبية، وهنا نعود للإشارة لما قاله وزير التجارة والصناعة والسياحة القبرصي آنذاك من تحصيل حقوق سيادية أكثر من حقها بأربع مرات.[10]

* بناء على الشواطئ المتقابلة بين تركيا و"إسرائيل"، وبتطبيق المبادئ المتَّبعة في اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا فإن توقيع اتفاقية مماثلة بين تركيا و"إسرائيل" سيؤدي إلى:[11]

* أن تكسب تركيا 10462 كيلومترًا مربعًا بحريًّا، وهذا الرقم أكبر من مساحة جزيرة قبرص بقليل، أما "إسرائيل" فسوف تكسب مساحة بحرية حوالي 16.344 كيلومترًا مربعًا في "إسرائيل" (تصل إلى 1.75 مرة من مساحة جزيرة قبرص).

* في حين أن المناطق ذات الأرقام 11 و12 بكاملها والتي تدعيها إدارة قبرص الجنوبية، ومعظم المناطق ذات الأرقام 8 و9 وأجزاء من المناطق ذات الأرقام 7 و10 سوف تكون

مع "إسرائيل". فإن المناطق ذات الأرقام 1 و6 و7 و8 و10 من الممكن أن تكون من مناطق الولاية البحرية المضافة لتركيا.

* في حال عقدت "إسرائيل" اتفاقًا مع تركيا فسوف تكسب 16344 كيلومترًا مربعًا من المنطقة البحرية.

* ومن ثَمَّ، فإن المنطقة ذات الرقم 12 التي تتضمن أيضًا حقل "أفروديت" كاملة؛ وأقسامًا من المناطق ذات الأرقام 1، 7، 8، 9، 10، 11 ستكون ضمن المنطقة الإسرائيلية، وسيكون لتركيا جزء من المناطق ذات الأرقام 1، 5، 6، 7، 8، 10.

ولشرح الثروة التي سيحصلون عليها نتيجة لذلك يمكن فقط النظر إلى حقل "أفروديت" الذي يحتضن 125 مليار متر مكعب فقط من احتياطيات الغاز الطبيعي في المنطقة ذات الرقم 12.

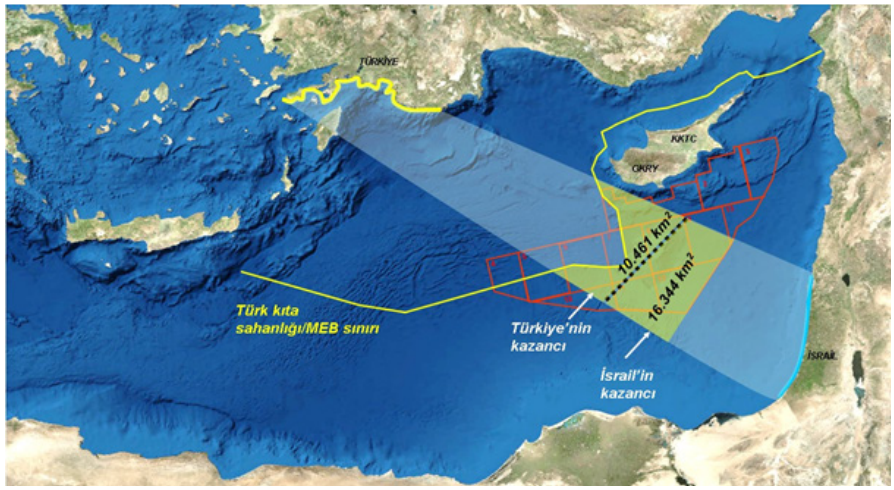

الصورة 9: مكاسب الطرفين في حال عقد اتّفاق بين تركيا و"إسرائيل"

في المرحلة الأخيرة، ومن خلال قناعتي يجب الإعلان عن خرائط وإحداثيات المناطق الاقتصادية الخالصة الخاصة بتركيا شرق البحر المتوسط من خلال إبرازها وتقديمها للأمم المتحدة.

خاتمة

عملت تركيا للوصول إلى الاتفاق على تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة مع ليبيا من خلال الانسجام مع القانون الدولي، وقرارات التحكيم الدولية، واستطاعت أن تحقّق مكاسب وطنية وسياسية، كما أن الاتفاقية تفتح الباب لمزيد من المكاسب لبعض الدول، مثل مصر ولبنان و"اسرائيل"، فيما لو وقّعت اتفاقيات مع تركيا بدلًا من التوقيع مع قبرص

الجنوبية. كما أنّ تركيا أعلنت عن هذه الاتفاقيات أمام الأمم المتحدة فإن الرأي العام في الدول المتشاطئة ينبغي أن يكون على دراية بأن الاتفاق مع تركيا سيكون أكثر فائدة ومصلحة لهذه الدول من الاتفاق مع اليونان أو قبرص الجنوبية.

الهوامش والمراجع

1. جهاد يايجي؛ مفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة (MEB) أسئلة وأجوبة، إسطنبول 2019، ص44-53.
2. جهاد يايجي؛ ليبيا وتركيا جارتان بحريتان، إسطنبول2019-، 24.
3. دور وتأثير ليبيا في تحديد الاختصاصات البحرية في شرق المتوسط، مجلة الإستراتيجيات الأمنية، العدد 14، 2011.
https://arastirmax.com/en/system/files/dergiler/262/makaleler/14/arastirmax-dogu-akdenizde-deniz-yetki-alanlarinin-sinirlandirilmasinda-libyanin-rolu-etkisi.pdf
4. أسئلة وأجوبة عن مفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة، مجلة Dz.K.K، رقم 610، مارس 2011، للمزيد: مقال عن "دور ليبيا وتأثيرها في تحديد الاختصاصات البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط" (مجلة الإستراتيجيات الأمنية، المجلد 7، العدد 14، 2011).
نشرة "المناطق الاقتصادية الخالصة لتركيا وجمهورية شمال قبرص التركية في شرق البحر الأبيض المتوسط" الجمعية التركية لعلماء الجيولوجيا البترولية (TAPG) رقم: 23 في ديسمبر 2011.
ورشة عمل القانون والسياسة في عرض شرق البحر المتوسط حول "التطورات في شرق البحر الأبيض المتوسط وسلطاتنا البحرية" (جامعة أنقرة/ أنقرة، 29 مايو 2019).
عرض حول "التطورات الحالية في شرق البحر الأبيض المتوسط" (مؤسسة البحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية- مؤسسة سيتا / أنقرة، 20 نوفمبر 2019).
مقالة عن "تحديد مناطق الاختصاص البحري بين تركيا وليبيا في شرق البحر الأبيض المتوسط" (مجلة النبض الجيواستراتيجي، رقم 125، رومانيا، 2012).
عرض ندوة القانون البحري حول دور وتأثير ليبيا في الحد من الاختصاصات البحرية في شرق البحر المتوسط (جامعة تشاغ / مرسين، مارس 2011.
عرض حول "اختصاصاتنا البحرية وأهمية البحار"، جامعة الدفاع الوطني، إسطنبول 21 نوفمبر 2018.
عرض حول "شرق البحر الأبيض المتوسط والولايات القضائية البحرية" (الأكاديمية البحرية / إسطنبول، 28 ديسمبر 2018).
منتدى السلامة البحرية - 2019 عرض حول "النظام الإيكولوجي الجديد للأمن البحري وشرق البحر الأبيض المتوسط" (Girne American University / TRNC 11 April 2019).
علي كرومهموت؛ جهاد يايجي، القانون البحري الأساسي: فترة السلام والحرب للضباط البحريين، مايو 2011، اسطنبول (ISBN: 978-975-409-610-1)
5. جهاد يايجي؛ مفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة (MEB) أسئلة وأجوبة، إسطنبول 2019، ص44-53.
6. المرجع السابق.
7. جهاد يايجي؛ ليبيا وتركيا جارتان بحريتان، إسطنبول2019-، 24.
8. Dr.Cihat YAYCI "مشكلات تقاسم السلطات البحرية: شرق المتوسط وتركيا", Bilge Strateji, Cilt 4, Sayı 6, Bahar 2012, s.3741- (Ek-2)
9. Nicos A.ROLANDIS, "Natural Gas: The Journey", Political Bureau, 28 May 2014. "The median line was a great success for us."
10. Nicos A.ROLANDIS, "Natural Gas: The Journey", Political Bureau, 28 May 2014. "The median line was a great success for us."
11. YAYCI, C. (2012). "مشكلات تقاسم السلطات البحرية: شرق المتوسط وتركيا". Bilge Strateji, Cilt 4, Sayı 6. S:4446-.